

الأمم المتحدة تحضر لمحاكمات بجرائم حرب ارتكبت في سوريا



الجمعة 17 فبراير 2017 05:02 م

قال مسؤولون بالأمم المتحدة ودبلوماسيون، الخميس 16 فبراير، إن كياناً جديداً يتشكل داخل الأمم المتحدة في جنيف للتحضير لمحاكمات في جرائم حرب ارتكبت في سوريا

وصوّتت الجمعية العامة لصالح تأسيس هذه الآلية في ديسمبر، ومن المقرر أن يعين الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش هذا الشهر قاضياً أو ممثلاً للدعاء ليرأسها

وقالت مسؤولة عن حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: "نتوقع أن نبدأ هذا الأمر قريباً جداً ببضعة أفراد".

وأضافت أن الفريق سيقوم "بتحليل المعلومات وترتيب وإعداد الملفات بشأن أسوأ الانتهاكات التي تصل إلى حد جرائم دولية -بالأساس جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة- وبالقطع عن المسؤولين عنها".

وعلى الرغم من أن هذه الجهة لن تتمكن من إجراء المحاكمات بنفسها إلا أنها ستعد الملفات التي يمكن أن تستخدمها دول أو المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي في محاكمات في المستقبل

والتركيز على المحاكمات يعني أن الأدلة التي جمعتها لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة منذ 2011 يمكن أن تتحول إلى إجراء قانوني

وكانت لجنة التحقيق قد أصدرت 20 تقريراً تتهم فيها حكومة الرئيس السوري بشار الأسد وقوات المعارضة وتنظيم الدولة الإسلامية بالقتل الجماعي والاعتصاب والإخفاء القسري وتجنيد الأطفال للقتال

لكن اللجنة كانت تفتقر أيضاً لتفويض بإجراء محاكمات، لكنها نددت بسياسة الدولة التي قالت إنها تصل إلى حد "الإبادة" وجمعت قائمة سرية بالمشتبه بهم من جميع الأطراف وأبقتها في خزانة

وقالت منظمة العفو الدولية الأسبوع الماضي إن الحكومة السورية أعدمت 13 ألف سجين شنفاً ونفذت عمليات تعذيب ممنهج في سجن عسكري ونفت سوريا التقرير قائلة إنه لا أساس له من الصحة

وأصدرت محكمة سويدية، الخميس، حكماً على مقاتل سابق من المعارضة السورية يقيم حالياً في السويد بالسجن مدى الحياة في جرائم حرب

وقدر تقرير للأمم المتحدة صدر في يناير/كانون الثاني ميزانية إنشاء الهيئة بما بين 4 و6 ملايين دولار، وقال مسؤول من الأمم المتحدة إنه تم التبرع بالفعل بمبلغ 1.8 مليون دولار منها وتمويلها طوعي ما يشكل تحدياً كبيراً

وصوّتت الجمعية العامة لصالح تأسيس هذه الآلية في ديسمبر، ومن المقرر أن يعين الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش هذا الشهر قاضياً أو ممثلاً للدعاء ليرأسها

وقالت مسؤولة عن حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: "نتوقع أن نبدأ هذا الأمر قريباً جداً ببضعة أفراد".

وأضافت أن الفريق سيقوم "بتحليل المعلومات وترتيب وإعداد الملفات بشأن أسوأ الانتهاكات التي تصل إلى حد جرائم دولية -بالأساس

جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة- وبالقطع عن المسؤولين عنها".

وعلى الرغم من أن هذه الجهة لن تتمكن من إجراء المحاكمات بنفسها إلا أنها ستعد الملفات التي يمكن أن تستخدمها دول أو المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي في محاكمات في المستقبل

والتركيز على المحاكمات يعني أن الأدلة التي جمعتها لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة منذ 2011 يمكن أن تتحول إلى إجراء قانوني

وكانت لجنة التحقيق قد أصدرت 20 تقريراً تتهم فيها حكومة الرئيس السوري بشار الأسد وقوات المعارضة وتنظيم الدولة الإسلامية بالقتل الجماعي والاعتصام والإخفاء القسري وتجنيد الأطفال للقتال

لكن اللجنة كانت تفتقر أيضاً لتفويض بإجراء محاكمات، لكنها نددت بسياسة الدولة التي قالت إنها تصل إلى حد "الإبادة" وجمعت قائمة سرية بالمشتهر بهم من جميع الأطراف وأبقتها في خزانة

وقالت منظمة العفو الدولية الأسبوع الماضي إن الحكومة السورية أعدت 13 ألف سجين شنقاً ونفذت عمليات تعذيب ممنهج في سجن عسكري ونفدت سوريا التقرير قائلة إنه لا أساس له من الصحة

وأصدرت محكمة سويدية، الخميس، حكماً على مقاتل سابق من المعارضة السورية يقيم حالياً في السويد بالسجن مدى الحياة في جرائم حرب

وقدر تقرير للأمم المتحدة صدر في يناير/كانون الثاني ميزانية إنشاء الهيئة بما بين 4 و6 ملايين دولار، وقال مسئول من الأمم المتحدة إنه تم التبرع بالفعل بمبلغ 1.8 مليون دولار منها وتمويلها طوعي ما يشكل تحدياً كبيراً